مأساة العمال اللبنانيين في السعودية
استغلال واضطهاد ابتداء من اجراءات السفارة

منذ ما يقرب من اربع سنوات تشهد الاوساط العمالية اللبنانية هجرة مكثفة الى المملكة العربية السعودية (بلاد الذهب الاسود) لدرجة انه لا يكاد يخلو بيت من البيوت من فرد يعمل هناك .

وكان للحرب التي محربها القوى الانعزالية والصهيونية في لبنان دور اساسي في عملية انهيار الاقتصاد اللبناني وتدمير عدد كبير من المعامل والمنشآت الصناعية والمرافق العامة الاخرى مما ادى بالتالي الى فقدان عدد كبير من العمال لاماكن عملهم وانعكس سلبا على تأمين معيشتهم ودفع بهم الى طرق باب الهجرة كسبا للرزق . واستغلت الشركات الامبريالية الاحتكارية والانظمة الرجعية هذا الوضع وبدأت بالاستفادة منه الى اقصى الحدود ، وهناء دور السعودية في اتمام هذه العرصة لتبرز اكثر من غيره . فما هي حقيقة تدفق العمال اللبنانيين الى السعودية ؟ وما هو واقعهم هناك ؟ وما هي اساليب الاستغلال والابتزاز التي يتعرضون لها ؟

من المعروف ان اغلبية الشعب السعودي كانت تعيش في حالة من التخلف والجهل ، محرومة من ابسط مقومات الحياة العامة حوالي ٩٥٪ من السكان هم اما من العمال او البدو الرحل والفقراء المعدمين منها ٥ ٪ العائلة والتي تشكل الاسرة السعودية المالكة والحاشية والمقربين بالاضافة الى الراسماليين والملاكين الكبار تتمتع باموال تلك الثروة البترولية الضخمة .

ومنذ خوف وذعر النظام من ان تنتشر ذلك الشعب المحروم نتيجة وضعه المزري بحركات التحرر والثورات الشعبية التي بدأت تهب رياحها في البلاد العربية المجاورة وفي العالم اجمع ، لجأت الاسرة الحاكمة الى محاولة تضليل الشعب باصباغ المجال امام اقامة مشاريع فيراسيةمختلفة وعبر انشاء بنك « السلف العقاري السعودي » الذي يسمح باعطاء كل فرد سعودي قرضا مالية حده الاقصى ٢٠٠ الف ريال يسددها على اقساط طويلة الامد لبناء منزل له ولعائلته ، ونتيجة فقدان البلاد للمهنيين واصحاب الخبرة سمحت السلطات بادخال البد العاملة الاجنبية والمساهمة في انهاض تلك المشاريع العمرانية واستغل افراد العائلة واصحاب الرساميل الكبيرة السعودية والغربية الفرصة وانشأوا مؤسسات حصروا فيها اصدار سمات الدخول (العزا) الى المملكة وتشغيل العمال القادمين ومن هنا بدأت عملية التحكم بالعمال والمهنيين .

وبيدا استغلال العامل منذ محاولته الحصول على تاشيرة الدخول (العزا) اذ يتوجب عليه قبل كل شيء ان يدفع للسمسار اللبناني حامل التاشيرات والذي يتعاون مع الكفيل السعودي سواء اكان شخصا او مؤسسة مبلغ الف ليره او ٥٠٠ ليرة اذا كانت (العزا) حره ثم عليه ان يتمم هو الاجراءات في السفاره السعودية والتي تشهد منذ فترة اربع سنوات ازدحاما يوميا وعلى طالب الحصول على عزا ان يدفع ايضا للموظفين او السماسرة مبلغا لا يقل عن ٥٠٠ ليره ليحصل على التاشيرة خلال مدة قصيرة كما يتكبد نفقات عديدة اخرى من نقليات وطعام ورسوم .

وقد استغل عدد كبير من المحتالين اللبنانيين بدعهم اشخاص سعوديين حاجة العمال الملحة ورغبتهم الشديدة في السفر فقاموا باصدار (عزا) باسم شركات ومؤسسات وهمية ليس لها وجودا قانونيا هناك ، وكان كل من يضبطه السلطات السعودية وهو يحمل مثل هذه (العزا) المزورة يغرم بمبلغ من المال ويوضع في السجن لمدة معينة ثم يرحل خارج البلاد بعد ان يحظر عليه دخول السعودية ، والارقام تثبت ان الالاف من العمال قد وقعوا ضحية هؤلاء المحتالين .

وعندما يحاز العامل تقيه السفاره والحصول على تاشيرة يبدا من جديد وبشكل اكبر عملية الاستغلال والتحكم .

وهناك عدة طرق تتم بواسطتها التعامل والاتفاق بين المؤسسة او الكفيل او العامل .

الطريقة الاولى : وهي مجال العمل الشهري المحدود وهذه الطريقة تتم مع عمال الفنادق والملاهي والمطاعم والمحاسبين وعمال المطابع والسائقين وغيرهم من اصحاب هذه المهن وهؤلاء يتقاضون اجرا محدودا يتراوح بين ١٥٠٠ ريال كحد ادنى و ٢٥٠٠ ريال كحد اقصى والمؤسسة تؤمن لهم فقط المسكن اما بقية المصاريف من طبابة وطعام ونقليات وغيرها فهي على حساب العامل وعلى نفقته الخاصة .

والطريقة الثانية : وهي الاوسع انتشارا وتتم التعامل بها مع اصحاب مهن البناء المختلفة من بلاطين وبناتين ونجارين وسباكين و « حدادي الباطون » والمورفين والمؤسسة في هذه الحالة تؤمن للعامل المسكن وتاخذ من المعلم ما بين ٢٥ الى ٣٠ ٪ من اجرته وذلك حسب طبيعة المشرف على المؤسسة و « دبته » والعامل هنا يدفع ثمن الطعام واجره النقليات ومصاريف الطبابة وهذه الطريقة يتعامل بها حوالي ٧٥ ٪ من المؤسسات والشركات.

والطريقة الثالثة للتعامل : وهي ان يدفع العامل مبلغا يتراوح بين ٦٠ و ٨٠٠ ريال شهريا مقابل الكفالة له فقط وكثيرا ما يتعرض هؤلاء للابتزاز من قبل « الكفيل » الذي يطلب المزيد من المال او يسحب كفالته وفي هذه الحالة ايضا الكفيل غير مسؤول عن تأمين العمل ولا غيره من المصاريف فيتعرض العامل للطرد خارج البلاد ويغرم وسجن في حال مخالفته ، والطريقة الرابعة وتتلخص في ان يبيع الكفيل (العزا) للعامل في السعودية مقابل مبلغ لا يقل عن ٥٠٠٠ ريال كما يأخذ السمسار اللبناني مبلغ ١٠٠٠ ريال ويصبح العامل عندئذ حرا ولا تنتهي القصة عند هذا الحد بجب ان يدفع ايضا مبلغ ٥٠٠ ريال مقابل اجراءات الاقامة لمدة سنة واحدة وفي هذه الحالة ترفع مسؤولية الكفيل عن تأمين العمل والمسكن وغيره للعامل هذه باختصار الاساليب التي يتم التعامل بها من المؤسسات والعمال وهي تظهر بشكل لا يقبل الجدل ان كافة هذه الطرق هي في جوهرها ضد مصلحة العامل وفي مصلحة المؤسسة والكفيل ولكن ماذا عن واقع حياة العامل هناك وكيف تنظر المؤسسات والكفلاء للعمال ؟ بالنسبة للمسكن الذي تؤمنه المؤسسة لعمالها اقل ما يمكن ان يقال عنه انه غير صحي ابدا حتى انه في مناطق معينة كالخبر والدمام يكون مسبوقا من « اللدن » او « التراب » ، ويحشر كل خمسة عمال في غرفة واحدة واحيانا كثيرة بدون اسرة اي على « مرتبات » الاسفنج ولا تؤمن لهم في معظم الاوقات مكيفات هواء وهي ضرورية جدا نظرا لمناخ السعودية الحار ويروي بعض العمال انهم كانوا يضطرون للنوم على اسطحة المنازل والبنايات هربا من الحر الذي قد تصل درجته في بعض الاحيان الى ٤٥ درجة مئوية .

اما في حال استئجار بيت من قبل العمال فان ادنى اجر لبيت مؤلف من ثلاث غرف هو ١٢ الف ريال سعودا حيث تضطر كل مجموعة عمال ان تساهر منزلا .

اما بالنسبة للنقليات فان اسعارها مرتفعة جدا وهي تتعامل بطريقة « العداد » كما ان اسعار المواد الغذائية لا حد لها نظرا لاستيرادها من الخارج ولانخفاض القيمة الشرائية للريال السعودي ومما يجدر ذكره هنا ان اقصى اجر للمعلم المهني ١٥٠ ريال وللعامل ١٠٠ ريال يوميا فقط وفي حساب بسيط لما يتقاضاه العامل وما يمكن ان يصرفه ندرك سريعا ما يوفره العامل ويدخره والاسئلة كثيرة على العمال الذين ذهبوا الى السعودية وعادوا بعد فترة بخفي حنين او عادوا وهم يحملون الامراض العديدة نظرا للمناخ السيء وغير الصحي .

اما بالنسبة لدوام العمل فهو حسب القانون السعودي لا يقل عن عشر ساعات عمل يوميا بل ان كثيرا من المؤسسات لا تعترف بالدوام المحدد وتجبر عمالها على العمل من الصباح حتى المساء بدون ان تحسب لهم ساعات اضافيه .

وتاتي معاملة المؤسسات او الكفلاء المتعالية على العمال كأمرا ما في ذلك كله فهم ينظرون للعامل على انه ملك يمين لهم يتصرفون به كما يشاؤون او انه « درجه ثانيه » قل منهم .

واذا رغب العامل ترك المؤسسة والعمل في مؤسسة اخرى فانه يحتاج الى تنازل من الاولى وهذا يكلفه مبلغ لا يقل عن ٥٠٠٠ ريال اذا رضي الكفيل بهذا .

واذا اراد العامل او اضطر ان يعود الى بلده فان ذلك يحتاج الى موافقة الكفيل ولا يتم ذلك ايضا الا بعد دفع مبلغ من المال اقله ٤٠٠٠ ريال.

اما اذا اضطر احد العمال الى رفع شكوى بحق احد الذين يعمل عندهم نتيجة عدم اعطائه حقه كاملا فان هذه الشكوى لا يبت بامرها بل تماطل بها حتى تموت او يمل صاحبها مسائل عن مطلبه بدون اي شيء و « الحق » في المحاكم المختصة دائما مع صاحب العمل السعودي مهما كان مذنبا وهذا عائد الى الرابط الوثيق بين المؤسسات والنظام السعودي الفاشيوكل روايات العمال اللبنانيين القادمين تثبت ان ما من عامل لبناني قد نال حقه الكامل . والجدير بالاشارة ان الشركات البترولية والمنشآت البترو كيميائية تحرم على اللبنانيين والعرب الدخول والعمل بها بل ان ذلك يقتصر على الاوروبيين والاميركيين وهؤلاء يطلق عليهم لقب « خواجات » بينما العمال العرب يطلق عليهم لقب « اجانب » ؟

وبعد هذا الاستعراض لواقع حوالي ٢٥ الف عامل لبناني في السعودية كيف يكون حل مشكلتهم وتخلصهم من براثن هذه الشركات الاحتكارية ان الحل الوحيد لهؤلاء يكون عبر ايجاد فرص عمل ملائمة لهم في وطنهم وهذا لا يتم الا عبر وجود نظام وطني تقدمي ناخذ على عاتقه خدمة الجماهير الكادحة وتخلصها من الاستغلال والاضطهاد .

ابراهيم صالح

عمال معمل عندور يعلنون الاضراب المفتوح حتى تحقيق مطالبهم

قد عمال معمل عندور اضرابا شاملا في السابع عشر من الشهر الجاري ، وقد اكدت اللجنة العمالية في المعمل اصرارها على الاضراب المفتوح حتى تحقق المطالب المطروحة وكان العمال قد اصدروا في الشهر الماضي بيانا اعلنوا فيه مطالبهم وطالبوا الادارة بتحقيقها بحسبا للاضراب ، ولكن هذه الاخيرة اتخذت موقفا متعنتا ورافضا مما دفع بالعمال الى اعلان الاضراب المفتوح حتى تحقق المطالب التالية :

١ — اعطاء زيادة ادارية قدرها ٤٠٠ ليرة شهريا ولا علاقة لها بزيادة غلاء المعيشة .

٢ — تامين وسائل النقل من والى المعمل لجميع العمال بحسب اماكن سكنهم او دفع بدل المعلمات .

٣ — اعطاء منحة مدرسية قدرها ٢٠٠ ليرة عن كل ولد .

٤ — دفع الشهر الثالث عشر لكل عامل ايام السنة في ممارسة العمل .

٥ — دفع ايام العرصة السنوية من سنوات الخدمة .

٦ — دفع كلفة الاستشفاء والطبابة ريثما يعود الضمان الى ممارسة دوره بشكل سليم .

٧ — دفع فواتير العمل منه بالمئة .

٨ — وضع سلم رتب ورواتب يراعي وضع الاقدمية في العمل .

٩ — حضر الاطباء الحاليين في المعمل والمعاهد مع اطباء اختصاصيين .

١٠ — حل مجلس الفئة السابق واجراء انتخابات ديمقراطية في مهلة اسبوعين اكثر من السنة الحالية .

١١ — العمل بنظام الدوام الشهري بدلا من الدوام اليومي المعمول به حاليا وحمل الاجازة الاسبوعية بموعدها حاليا .

١٢ — دفع اجور ايام الاضراب كاملة .

ومن جهة اخرى اعرب اتحاد نقابات الصناعات الغذائية برئاسة شخص رئيسه ابراهيم الصفدي عن تاييده للمطالب العمال في سبيل تحقيقها ، كما اعلن مكتب الفخار العمالية المتحدة عن تاييده للاضراب ودعمه للعمال .